ورقة حقائق حول:

المنظمات الاهلية الفلسطينية ومأسسة قضايا النوع الاجتماعي في التدخلات الانسانية

شبكة المنظمات الأهلية

2019

بالشراكة مع أكشن ايد فلسطين

ان تعميم منظور النوع الاجتماعي يعتبر استراتيجية معتمدة عالميا لتشجيع مساواة النوع الاجتماعي، لتحقيق هدف المساواة والانصاف ويركز العمل على أن يكون المنظور الجندري هو محور جميع الأنشطة من خلال تطوير السياسات العامة، والبحث، والمناصرة، والحوار، والتشريع، وتخصيص الموازنات والموارد اللازمة، والتخطيط، وأخيرًا تطبيق ومراقبة البرامج والمشروعات

ان الرؤيــة الشــاملة للأمــم المتحــدة لمــا بعــد 2015 والمتمثلــة بالأهــداف الإنمائيــة الســبعة عشــر التــي اقرتهــا الأمــم المتحــدة كاســتراتيجية عالميــة مــن اجــل عــالم أفضــل، حظيــت قضــايا المســاواة بأهميــة كبيــرة مــن خــلال الهــدف الخــامس والمتمثــل بالمســاواة المبنيــة علــى النــوع الاجتمــاعي باعتبارهــا حــق مــن حقــوق الانسان

وتحقيقا لتلك الأهداف فقد عمدت المنظمات الدولية وبالتعاون والشراكة مع المنظمات الاهلية الفلسطينية والمنظمات الدولية العاملة في فلسطين على تطوير استراتيجيات وتدخلات تساهم بشكل واضح في تحقيقها لاسيما وبعد تبني تلك الأهداف على المستوى الوطني والرسمي من خلال اجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017-2022 والتي شكل تلك الأهداف أحد اهم المرتكزات الأساسية لها والتي تساهم كمرجعية للمنظمات الأهلية في مأسسة النوع الاجتماعي في رسالتها ورؤيتها وخططها وبرامجها واستقطاب التمويل الكافي لها.

خلفية حول واقع وتحديات تناول قضايا النوع الاجتماعي:

مازالــت قضــية العدالــة والمســاواة مــن منظــور النــوع الاجتمــاعي تشــكل احــد اهــم التحــديات فــي المجتمــع الفلســطيني علــى الصــعيد الحكــومي الرســمي، وعلــى صــعيد المنظمــات الاهليــة مــن خــلال وجــود خلــل واضــح وحالــة عــدم الاتــزان بــين الحقــوق مــن جهــة والفــرص والخــدمات لكــلا الجنســين مــن جهــة أخــرى، حيــث تؤكــد الشــواهد والدراســات البحثيــة ان القــانون الفلســطيني مــا زال يعــاني مــن العديــد مــن الثغــرات والنــواقص التــي تعــزز الســير قــدما نحــو العدالــة والمســاواة ، رغــم التــزام الســلطة الوطنيــة الفلســطينية بالاتفاقيــات والمعاهــدات الدوليــة التــي تعمــل علــى مناهضــة عــدم التمييــز فــي كافــة المجــالات وأهمهــا اتفاقيــة سـيداو، والقــرار1325، الا انــه ورغــم توقيــع الســلطة الوطنيــة مــا زالــت القــوانين الفلســطينية لــم تــوائم بمــا يتماشــى وتلــك المعاهــدات والاتفاقيــات. مــا زالــت العــادات والتقاليــد والقيــم المجتمعيــة ذات الطــابع الــذكوري تســيطر علــى عقليــة المجتمــع فــي التعامــل مــع قضــايا العدالــة والمســاواة مــن منظــور النــوع الاجتماعي مما يشكل تمييز واضح لصالح الرجل.

هدف ورقة الحقائق

دراســة ســبل واليــات تنــاول قضــايا النــوع الاجتمــاعي فــي المنظمــات الاهليــة لاســيما فــي المشــاريع الإنســانية، مــن أجــل تطــوير اســتراتيجيات تعــزز قــدرة المنظمــات الأهليــة فــي مأســسة النــوع الاجتمــاعي علــى مســتوى المؤسســة وعلــى مســتوى دورة حيــاة المشاريع الإنسانية.

المنهجية:

اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أدوات التقييم الكيفية من خلال تنفيذ عدد من المقابلات الفردية المعمقة مع خبراء في مجال النوع الاجتماعي، والعمل الأهلي، وذلك من أجل الوصول الى بيانات حية من الفاعلين الأساسيين وأصحاب المصلحة، بجانب مراجعة الادبيات من دراسات سابقة متعلقة بموضوع ورقة الحقائق.

والتي شملت دراسة توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي، 2018.[1] وكذلك دراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الاهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركيSHAPE.[2]

المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات (2017) [3]

المؤشر	ذكور	اناث
نسبة النساء من الهرم السكاني	50.9 %	%49.1
نسبة الأسر التي ترأسها نساء	%90	%10
الفجوة في معدلات البطالة	23.3 %	%48.2
أعضاء المجلس التشريعي	88.7 %	%11.3
أعضاء الهيئات المحلية	78.8 %	% 21.7
المحامين المزاولين للمهنة	73.5 %	%26.5
القضاة	81.7 %	%18.3
أعضاء النيابة العامة	80.5 %	%19.5
السفراء/السفيرات الفلسطينيات	%94.2	%5.8
القطاع العام المدني/درجة مدير عام	%88.7	%11.3
- نسبة الفقر بين الاناث في قطاع غزة تزيد بأربعة اضعاف عن مثيلاتها في الضفة الغربية. كما تزيد بين الأسر التي ترأسها أنثى عن الأسر التي يرأسها رجل.		
ما زالت قضية مشاركة النساء في مجالس الإدارة للمنظمات الاهلية تشكل تحدي وتبين الدراسات ان النسبة لا تزيد عن 15%		

[1] الطهراوي، عبد المنعم والبلعاوي، أسامة: توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي، شبكة المنظمات الأهلية، غزة فلسطين 2018.

[2] البلعاوي أسامة والطهراوي عبد المنعم: دراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الاهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركي SHAPE. شبكة المنظمات الأهلية، غزة فلسطين 2019.

[3] " المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

**هناك تطور ملحوظ في قضايا مأسسة النوع الاجتماعي في المنظمات الاهلية يرجع سببه الي ان جزء كبير من التمويل لاسيما من المؤسسات الأممية أصبح يعتمد مؤشرات واضحة ومعلومة في تقييم المشاريع من منظور النوع الاجتماعي.

**هناك تنامي إيجابي في تناول المنظمات الاهلية لقضايا النوع الاجتماعي في اعمالها وهذا يظهر من خلال المشاريع التي نفذت وما زالت خلال الأعوام العشرة الماضية.

**ساهم وجود توجهات حكومية اتجاه تعزيز المساواة والعدالة من منظور النوع الاجتماعي ضمن اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 الي زيادة الاهتمام على المستوى الرسمي والأهلي.

تحدد خطة الاستجابة الاستراتيجية أربع مجالات رئيسية مشتركة العمل بين القطاعات تأخذ بالحسبان الأولويات المذكورة في الشكل والذي يشكل النوع الاجتماعي احدى الركائز الأساسية.

مشاريع الاستجابة الإنسانية لقطاع غزة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة كانت كالتالي[4]

السنة	اجمالي المنح مليون	عدد المشاريع	المستفيدين رجال	نساء	أولاد	بنات
2015	4.78	19	30349	50802	28982	28959
2016	5.60	19	70752	70390	41304	39138
2017	7.89	30	0	0	45988	46839
2018	7.61	21	169877	73396	57966	44720

تظهر الاحصائيات الصادرة عن الصندوق الإنساني النقاط التالية

- هناك تصنيف حسب الجنس للاستفادة من تلك المنح.
- لا يوجد تصنيف خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- لا يوجد تصنيف خاص بالهشاشة والمناطق الهشة المستفيدة من المنح.
- هناك تزايد في القيمة الاجمالية للمنح سنويا إضافة لتزايد في عدد المشاريع.
- تحصل المؤسسات الدولية على نصيب الأسد من عدد وقيمة المشاريع في حين تحصل المنظمات الاهلية على عدد اقل وقيمة اقل من اجمالي المنح.
- يظهر الجدول منافسة واضحة للمنظمات الدولية على الحصول على المشاريع مع المنظمات الاهلية وهذا ما يقلل من فاعلية المنظمات الاهلية في بناء توجهات استراتيجية نحو قضايا النوع الاجتماعي.

[4] الصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة 2018. متاح عبر تاريخ الوصول 1.11.2019 الموقع: https://www.ochaopt.org/ar/content/opt-humanitarian-fund

- المؤشرات والمعايير الخاصة بالحصول علة المنح تعزز من قدرات المنظمات الاهلية على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي حيث هناك مؤشرات اجباري مراعاتها في كافة مراحل المشروعGENDER AGE MARKER
- يشكل النوع الاجتماعي قضية عبر قطاعية مع كافة القطاعات وهذا يعزز من توجهات المنظمات الاهلية أيضا نحو ادماج النوع الاجتماعي ضمن توجهاتهم ومشاريعهم.
- وجود قطاع خاص للحماية يساهم بشكل كبير في زيادة توجهات المنظمات الاهلية نحو قضايا النوع الاجتماعي على المستوى الاستراتيجي ومستوى المشاريع.

فجوات النوع الاجتماعي

- هناك ضعف عام لدى المنظمات في تقديم خدماتها من منظور العدالة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- هناك ضعف في اعتماد المنظمات على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الإنسانية وهذا ينعكس على ضعف مراعاة البرامج والسياسات للاحتياجات المختلفة للرجال والنساء، وعلى مشاركتهم في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الإنسانية
- أغلب المنظمات لا تتضمن على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الإنسانية بناءً على اشتراطات المانحين.
- مازالت البيانات والمعلومات حول قضايا النوع الاجتماعي تشكل مشكلة أساسية تتعلق بتوفر المعلومات، القدرة على الوصول، إضافة الي تقادم بعض المعلومات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي
- المنظمات ذات مجال العمل النسوي -والتي تستهدف النساء في خدماتها بشكل خاص- لديها رؤية وأهداف تحتوي على التزام واضح بتعزيز أو تحقيق المساواة بين الجنسين، بدرجة أعلى من المنظمات في مجالات العمل الأخرى.
- هناك ارتباط ضعيف للعلاقة بين المساءلة ومراعاة المعايير الإنسانية الأساسية المعمول بها لدى المنظمات مع النوع الاجتماعي، فالعمل على تطبيق المعايير الإنسانية لا يراعي النوع الاجتماعي بشكل كافي.

التوصيات المقترحة لتحسين قدرة المنظمات الأهلية لإدماج النوع الاجتماعي

أولاً/ تطوير استراتيجيات تحسين قدرات المنظمات الاهلية التنافسية

1) بناء القدرات المهنية والفنية لدى المنظمات الاهلية على كتابة مقترحات المشاريع بشكل تنافسي مع المنظمات الدولية لزيادة حصتها في المشاريع الإنسانية لاسيما المشاريع ذات الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي

2) زيادة مشاركة المنظمات الاهلية في القطاعات الست المختلفة والتي تشكل أساس التمويل لصندوق الطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة.

3) تطوير التحالفات والشراكات بين المنظمات الاهلية بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية من جهة والاستفادة من الخبرات المشتركة من جهة أخرى.

مازالت قضية العدالة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي تشكل أحد اهم التحديات في المجتمع الفلسطيني على الصعيدين الحكومي والأهلي من خلال وجود خلل واضح وحالة عدم الاتزان بين الحقوق من جهة والفرص والخدمات لكلا الجنسين من جهة أخرى، ونتيجة قيود التمويل وتوجهات الممولين، وسياسية الحصار والاحتلال والتغيير المستمر في اجندة واهتمامات المنظمات الاهلية نتيجة الحالات الطارئة

ثالثا: تعزيز قدرات المؤسسات في مجال ادماج النوع الاجتماعي في الأوقات العادية وأوقات الأزمات من خلال التدخلات التالية

1) تعزيز الوعي بالمساواة من منظور النوع الاجتماعي في مجال العمل الإنساني.
2) رسم سياسات واضحة لزيادة ادماج النوع الاجتماعي ورفع حساسية صناع القرار تجاه مفهوم مأسسة النوع الاجتماعي وعمل دراسات معمقة
3) تعزيز المساواة والإنصاف في جانبي المشاركة والقيادة وفرص الوصول إلى الموارد.
4) رصد أثر البرامج والاستراتيجيات على المستفيدين من خلال الاشراك الحقيقي لأصحاب الحق والواجب، بطرق تضمن الحد من العوائق وإزالتها والقضاء على التمييز.

4) تعزيز مستوى المتابعة والتقييم لأداء المنظمات الاهلية بما يعزز تعظيم الاستفادة من المنح للفئات المختلفة من المجتمع

5) اصدار الدراسات والتقارير المهنية والعلمية التي تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع
5) تعزيز قيادة المرأة وتمكينها على مستوى صنع القرار.

ثانيا: تعزيز المشاركة من منظور النوع الاجتماعي في مراحل إدارة البرامج والمشاريع الإنسانية.

1) زيادة وعي أصحاب الحق بحقوقهم وتشجيعهم على تقديم الاقتراحات وتقييم الخدمات وحالة الرضا وتفعيل نظام شكوى فاعل وتغذية راجعة للمشاريع الإنسانية
2) ضمان مشاركة أوسع للنساء والرجال في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الإنسانية.
3) اعتماد نهجاً قائما على الحقوق في عملية المشاركة والاستجابة يشمل إلى أقصى حد ممكن مجموعة واسعة من المشاركين الذين يمثلون صفات العمر ونوع الجنس وغيرها من الصفات المتنوعة ذات الصلة كالإعاقة والنزوح بما يتناسب مع السياق المجتمعي وبطريقة لا تسبب أي ضرر من أجل عكس الاحتياجات الخاصة المحددة والاستجابة لها بشكل مناسب.
4) مراعاة النوع الاجتماعي عند تحديد الاحتياجات وتصميم وتقديم الخدمات بما يتوافق مع ثقافتهم.

ورقة مرجعية لورقة حقائق:

المنظمات الاهلية الفلسطينية ومأسسة قضايا النوع الاجتماعي في التدخلات الانسانية

مقدمة

تمثل النساء والفتيات نصف سكان العالم، وبالتالي نصف إمكانياته. إن المساواة بين الجنسين، إلى جانب كونها حق أساسي من حقوق الإنسان، أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة وتحفيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

يرتبط مفهوم النوع الاجتماعي بمختلف الأدوار والحقوق والواجبات لكل من الرجال والنساء في المجتمع والعلاقات بينهم والطرق التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم التي تحكمها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية مختلفة وتأثير هذه العلاقة على مكانة المرأة والرجل في المجتمع. ويشمل علاقة القوة بين الرجل والمرأة، كما يرتبط بالمساواة والتكافؤ بين الفتيان والفتيات والرجال والنساء، من خلال أدوارهم. ويتباين مفهوم المساواة النوعية بين كثير من المؤسسات والمهتمين إلا انها تنحصر في الإنصاف في الفرص والمخرجات وتعني مجتمعا يتحلى فيه الرجال والنساء بنفس الفرص والمخرجات، والحقوق والواجبات في كافة مناحي الحياة.

ضمن الرؤية الشاملة للأمم المتحدة لما بعد 2015 والمتمثلة بالأهداف الإنمائية السبعة عشر التي اقرتها الأمم المتحدة كاستراتيجية عالمية من اجل عالم أفضل، فقد حظيت قضايا المساواة بأهمية كبيرة من خلال الهدف الخامس والمتمثل بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي ، إضافة الي الهدف العاشر أيضا والداعي الي عدم التمييز باي شكل من الاشكال، وعند الاطلاع على الاهداف الإنمائية أيضا فإننا نرى ان النوع الاجتماعي يمثل قضية أساسية تتقاطع مع كافة الأهداف وتشكل محور أساسي ضمن كل هدف من الأهداف كالصحة والبيئة والتعليم وغيرها.

وتحقيقا لتلك الأهداف فقد عمدت المنظمات الدولية وبالتعاون والشراكة مع المنظمات الاهلية الفلسطينية والمنظمات الدولية العاملة في فلسطين على تطوير استراتيجيات وتدخلات تساهم بشكل واضح في تحقيقها لاسيما وبعد تبني تلك الأهداف على المستوى الوطني والرسمي من خلال اجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017-2022 والتي شكل تلك الأهداف أحد اهم المرتكزات الأساسية لها والتي تساهم كمرجعية للمنظمات الأهلية في مأسسة النوع الإجتماعي في رسالتها ورؤيتها وخططها وبرامجها واستقطاب التمويل الكافي لها.

وتماشيا مع الرؤية الاستراتيجية لأجندة السياسات الوطنية لاسيما فيما يخص مساواة النوع الاجتماعي، ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي فان مأسسة النوع الاجتماعي في المؤسسات الأهلية وقت الأزمات من الأمور الهامة والضرورية التي تقيم عليها المشاريع المقدمة للمناحين.

مازالت قضية العدالة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي تشكل احد اهم التحديات في المجتمع الفلسطيني على الصعيد الحكومي الرسمي، وعلى صعيد المنظمات الاهلية من خلال وجود خلل واضح وحالة عدم الاتزان بين الحقوق من جهة والفرص والخدمات لكلا الجنسين من جهة أخرى، حيث تؤكد الشواهد والدراسات البحثية ان القانون الفلسطيني ما زال يعاني من العديد من الثغرات والنواقص التي تعزز السير قدما نحو العدالة والمساواة ، رغم التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعمل على مناهضة عدم التمييز في كافة المجالات وأهمها اتفاقية سيداو، والقرار1325 ، الا انه ورغم توقيع السلطة الوطنية ما زالت القوانين الفلسطينية لم توائم ولم يتم إعادة هيكلتها بما يتماشى وتلك المعاهدات والاتفاقيات.[5]

من جانب أخر ما زالت العادات والتقاليد والقيم المجتمعية ذات الطابع الذكوري تسيطر على عقلية المجتمع في التعامل مع قضايا العدالة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي مما يشكل تمييز واضح لصالح الرجل، وهذا بدوره شكل عامل رئيسي في الانتهاكات المتكررة لحقوق النساء في المجتمع بدءا من العنف الممارس ضدهن ومروراً بالحرمان من الحقوق الأساسية التي كفلها القانون ورفضتها العادات المجتمعية.

وما زالت قضية التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي تشكل أحد التحديات امام المنظمات الاهلية. للعديد من الأسباب الداخلية على مستوى توجهات المنظمات، وخارجية نتيجة قيود التمويل وتوجهات الممولين، وسياسية الحصار والاحتلال والتغيير المستمر في اجندة واهتمامات المنظمات الاهلية نتيجة الحالات الطارئة.

تهدف ورقة الحقائق هذه إلى دراسة سبل واليات تناول قضايا النوع الاجتماعي في المنظمات الاهلية لاسيما في المشاريع الإنسانية، من أجل تطوير استراتيجيات تعزز قدرة المنظمات الأهلية في مأسسة النوع الاجتماعي على مستوى المؤسسة وعلى مستوى دورة حياة المشاريع الإنسانية. وقد اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أدوات التقييم الكيفية من خلال تنفيذ عدد من المقابلات الفردية المعمقة مع خبراء في مجال النوع الاجتماعي، والعمل الأهلي، وذلك من أجل الوصول الى بيانات حية من الفاعلين الأساسيين وأصحاب المصلحة، بجانب مراجعة الادبيات من دراسات سابقة متعلقة بموضوع ورقة الحقائق والتي شملت دراسة توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة

[5] شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ مارس 2017 اللجنة الوطنية لموائمة القوانين الفلسطينية

الأساسيّة، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي، 2018.[6] وكذلك دراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الاهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركيSHAPE.[7]

خلصت الورقة بأن هناك ضعف في اعتماد المنظمات على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الإنسانية، وهذا ينعكس على ضعف مراعاة البرامج والسياسات للاحتياجات المختلفة للرجال والنساء، وعلى مشاركتهم في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الإنسانية (التصميم والتنفيذ والتقييم) ومؤشرات القياس والتحقق من هذه الإجراءات. كما استنتجت الورقة أن المنظمات لا تتضمن على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال والأولاد والبنات وكبار السن من كلا الجنسين في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الإنسانية.

في السياق ذاته خلصت الورقة الي ان هناك تطور ملحوظ في قضايا مأسسة النوع الاجتماعي في المنظمات الاهلية يرجع سببه الي ان جزء كبير من التمويل لاسيما من المؤسسات الأممية أصبح يعتمد مؤشرات واضحة ومعلومة في تقييم المشاريع من منظور النوع الاجتماعي، هذا ساهم في شكل كبير في إيجاد توجهات وممارسات إيجابية لدى المنظمات الاهلية نحو ادماج ومأسسة النوع الاجتماعي في أعمالهم واستراتيجياتهم.

إضافة الي ان هناك اراء للعديد من الخبراء في مجال النوع الاجتماعي تعتقد ان هناك تنامي إيجابي في تناول المنظمات الاهلية لقضايا الذوع الاجتماعي في اعمالها وهذا يظهر من خلال المشاريع التي نفذت وما زالت خلال الأعوام العشرة الماضية.

وساهم وجود توجهات حكومية تجاه تعزيز المساواة والعدالة من منظور النوع الاجتماعي ضمن اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 الي زيادة الاهتمام على المستوى الرسمي والأهلي في قضايا النوع الاجتماعي.[8]

---

[6] الطهراوي، عبد المنعم والبلعاوي، أسامة: توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي، شبكة المنظمات الأهلية، غزة فلسطين 2018.

[7] البلعاوي أسامة والطهراوي عبد المنعم: دراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الاهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركي SHAPE. شبكة المنظمات الأهلية، غزة فلسطين 2019.

[8] مقابلة مع عبد المنعم الطهراوي استشاري النوع الاجتماعي نوفمبر2019

هنـاك تمـايز واضـح فـي قـدرات المنظمـات الاهليـة علـى تنـاول قضـايا النـوع الاجتمـاعي حيـث انـه فـي إطـار عمـل مجموعـة العنـف المبنـي علـى النـوع الاجتمـاعي أصـبحت وبشـكل واضـح المؤسسـات المشـاركة فـي المجموعـة تراعـي قضـايا النـوع الاجتمـاعي فـي المشـاريع الانسـانية ويمكـن القـول أن هـذه المشاريع حساسة للنوع الاجتماعي.[9]

تعريفات ومفاهيم:

المؤسسـات الأهليـة: هـي شخصـية معنويـة مسـتقلة تنشـأ بموجـب اتفـاق بـين عـدد لا يقـل عـن 7 اشـخاص لتحقيـق أهـداف مشـروعه تهـم الصـالح العـام دون اسـتهداف جنـي الأربـاح وتتسـم بالاسـتقلالية والطوعيـة والحريـة وتحقيـق الصـالح العـام. وهـي مؤسسـات تقـوم بتقـديم العمـل الإنسـاني فـي الأوقـات العاديـة وأوقـات الطوارئ سواء كانت حرب أو كوارث طبيعية لفئات الضحايا من النازحين والسكان. [10]
المنظمـات الدوليـة: هـي هيئـات خيريـة عالميـة تضـطلع بجمـع التبرعـات مـن مجموعـة متنوعـة مـن المصادر، شاملة عموم الجمهور بهدف مساندة مشروعات في بلدان العامل النامية.[11]

تمويل المؤسسات الأهلية
يقصـد بـه تمويـل الهيئـات والمؤسسـات الاجتماعيـة والأهليـة وتزويـدها بـالأموال اللازمـة لتحقيـق أهدافها.[12]

مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي):

هو بنية اجتماعية من الأفكار التي تعرف الأدوار ونظم الاعتقاد والمواقف والصور والقيم والتوقعات للرجل والمرأة. وهي تسهم بشكل كبير بعلاقات القوة، ليس فقط بين الرجل والمرأة، لكن أيضاً بين المجموعات، وهذا ينتج الكثير من المشاكل الاجتماعية. ... الجنس يشير إلى الاختلافات البيولوجية الطبيعية بين الرجل والمرأة

[9] مقابلة مع اميرة مهنا، منسقة مشاريع النوع الاجتماعي في صندوق الأمم المتحدة للسكان نوفمبر2019
[10] قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 للعام 2000
[11] http://web.worldbank.org
[12] نيازي، عبد المجيد، التمويل داخل المؤسسات الاجتماعية، 2004 م.

المؤسسات المراعية للنوع الاجتماعي

تعني أن تقوم المنظمات الأهلية بتقديم خدماتها من منظور العدالة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي وذلك بمراعاة بناء الاحتياجات من منظور النوع الاجتماعي مروراً بكافة مراحل بناء المشروع أو تقديم الخدمات المراعية للحساسية الجندرية[13].

مفهوم المساواة:

هي التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التميز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الاجتماعي وقد دعا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى عدم التميز بين البشر.

مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي (الجندرية):

هي المساواة بين الأنواع الاجتماعية المختلفة في الحقوق والمعاملات وعدم التمييز وفقًا للنوع الاجتماعي، بمعنى أن يكون هناك تساوي في توزيع المقدرات الاقتصادية ضمن اطار التوزيع المتساوي للفرص والقدرة على التأثير والقوة الاجتماعية أي أن لا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات. ويفيد قرار الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على أنواع التمييز كافة ضد المرأة إلى ضرورة المساواة في الفرص والواجبات وفي الحياة العملية، بل وفي كل نشاط من أنشطة الحياة المختلفة، وعلى نطاق القطاعات الاقتصادية المختلفة

الإنصاف على أساس النوع الاجتماعي

العدالة في توزيع الموارد والمكتسبات والمسئوليات بين الرجل والمرأة، ويعترف هذا المفهوم بوجود اختلاف في الاحتياجات، ونقاط القوة بين النساء والرجال، وبأنه ينبغي تحديد هذه الاختلافات ومعالجتها لتصحيح الاختلال في التوازن بين الجنسين[14].

مفهوم تمييز جنسي:

[13] باسمة العقباني، مصدر سابق الذكر

[14] منظمة الصحة العالمية 2002 مصدر سابق الذكر

تمييز جنسي أو تمييز على أساس الجنس/النوع الاجتماعي هو أي استثناء أو تقييد أو تفضيل أو تحيز ضد شخص ما، بناءً على النوع الاجتماعي (ذكور - إناث) في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية. ومع أن التمييز الجنسي يمكن ممارسته ضد الرجال والنساء، إلا أنه يمارس بشكل كبير ضد النساء والفتيات فقط. ويرتبط التمييز الجنسي بمفاهيم أخرى، مثل النظام الأبوي و الصور النمطية الجندرية وأدوار النوع الاجتماعي، وقد يرتبط بالاعتقاد الذي يقول أن جنس معين جوهريًا متفوق وأعلى شأنًا من الجنس الآخر. يمكن للتمييز الجنسي المتطرف أن يؤدي إلى أشكال عديدة من العنف، والذي يتضمن التحرش والاغتصاب.

مفهوم مجتمع ذكوريّ:

المجتمع العربيّ هو مجتمع ذكوريّ، والمفاهيم والقيَّم الاجتماعية حول موضوع الجندريّة ترسخ في عقول الكثيرين، حيث أن هنالك العديد من النساء اللواتي يرضخن للأمر الواقع، ويقيدن ذرات نقاوتهن حتى يتمّ برمجتهن كآليات تنضبط وفق نظام ذكوريّ يهيمن بإشعاره الأوّل على كينونة المرأة العربية، وبالتالي على المجتمع ككلّ، ولذلك فإنها تربّي أبناءها من كِلا الجنسين على الجندريّة والتمييز.

مفهوم تمكين النساء:

العملية التي تُصبح المرأة من خلالها فرديًا وجماعيًا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل

التدخل الإنساني

هو عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية (دولة و/أو منظمة دولية) لتقديم المساعدات الإنسانية الى ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان (بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة، قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بما في ذلك وسائل الإكراه السياسية بدءاً من أبسط أشكال الحرب، كالحرب النفسية مروراً بالدبلوماسية فالاقتصادية ونهايةً بالعسكرية) بقصد إنقاذ الارواح والتخفيف من المعاناة والحفاظ على الكرامة الإنسانية15.

15 - الموسوعة السياسية: http://political-encyclopedia.org/dictionary/

خلفية حول واقع وتحديات تناول قضايا النوع الاجتماعي:

إن قضية النوع الاجتماعي لا تمس المرأة وحدها دون الرجل، فالفكر السائد يحدد الأدوار، السلوك، المسؤوليات، والقيود على كلا الجنسين. وحتى يؤدي التمكين إلى دمج فعلي للنساء اجتماعيا وليس تكريسا للتميز والفصل داخل المجتمع، لا بد من دمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي. ولن تتحقق المساواة دون مشاركة الرجال والنساء، الفتيات والفتيان والعنف ضد المرأة أصلا مبني على فهم النوع الاجتماعي، والوقاية والتصدي له يقتضي إشراك الرجال ودفعهم لتبني هذه القضية والعمل عليها. ولا ننسى أن عدم المساواة بين الجنسين مرتبط أصلا بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية.

كما تؤكد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المساواة على انها "التمتع المتساوي للرجال والنساء في الفرص، والموارد، والمنافع، والسلع المثمنة اجتماعيا. والمساواة بين الجنسين لا تعني أن يصبح الرجال كالنساء أو العكس ولكن أن تكون فرصهم في الحياة واحدة."[16]

تمكين المرأة يأتي من خلال تعزيز دورها الاقتصادي وتمكينها من دخول سوق العمل وايجاد الإطار التشريعي والاقتصادي لعملها وبالتالي المساواة في فرص العمل والأجور والتدريب، فالمرأة عنصر أساسي في التنمية، والنهضة الوطنية.

واقع النوع الاجتماعي

يشكل التقرير السنوي لإحصائيات الرجل والمرأة الذي يصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مصدر مهم للتعرف على فجوات النوع الاجتماعي في العديد من المجالات. ***حسب تقرير " المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات " للعام 2017 تبين ما يلي***

- تشكل النساء 49.1 من اجمالي عدد السكان ووصلت نسبة الأسر التي ترأسها اناث في فلسطين 10%

- لا زالت هناك فجوة في القوى العاملة بين النساء والرجال بحوالي 4 اضعاف لصالح الرجال

[16] التمكين والذمة المالية للمرأة العاملة وعلاقتهما في العنف الأسري، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) 2019

- تشير البيانات الى ارتفاع نسبة الذكور العاملين في القطاع غير المنظم حيث بلغت 51.6 مقابل 31.4% للإناث، بينما تزيد نسبة الاناث العاملات في القطاع غير المنظم في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة لتبلغ 34.9% مقابل 21.3 % على التوالي.

- لا زالت تنحصر المهن التي تمارسها النساء في المهن التقليدية. أكثر من نصف النساء يعملن كفنيات ومساعدات وكاتبات وحوالي 15% في الخدمات والباعة في الأسواق.[17]

- الفجوة في معدلات البطالة ما زالت في اتساع، حيث بلغت 48.2% لدى النساء و23.3 لدى الرجال. بلغ معدل البطالة بين النساء اللواتي انهين 13 سنة دراسية فأكثر 54.6% من بين النساء المشاركات في القوى العاملة بالمقابل ينخفض معدل البطالة لتبلغ 20.1% بين الرجال في نفس الفئة.

- نسبة الفقر بين الاناث في قطاع غزة تزيد بأربعة اضعاف عن مثيلاتها في الضفة الغربية. كما تزيد بين الأسر التي ترأسها أنثى عن الأسر التي يرأسها رجل.

- 11.3 % من أعضاء المجلس التشريعي هن نساء لعام 2017.

-21.7 % من أعضاء الهيئات المحلية في الضفة الغربية هن إناث مقابل 78.8% ذكور في العام 2017، وتقاربها النسبة في محافظات قطاع غزة رغم عدم اجراء انتخابات للهيئات المحلية الا ان العديد التقارير والدراسات توضح ان نسبة مشاركة النساء في بعض الهيئات المحلية تصل لما يقارب 20% في حين ان هناك هيئات محلية لا تمثل فيها النساء اطلاقا.[18]

- 81.7% من القضاة هم ذكور مقابل 18.3% اناث، و73.5.6% من المحامين المزاولين للمهنة هم ذكور مقابل 26.5 % إناث و80.5% من أعضاء النيابة العامة هم من الرجال مقابل 19.5% من النساء خلال عام 2017. كما لم تزد نسبة السفيرات الفلسطينيات عن 5.8% مقارنة مع 94.2% للسفراء الرجال

[17] " المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018
[18] تدقيق النوع الاجتماعي في الهيئات المحلية لمحافظات غزة، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، أكتوبر 2019

- 32.3% من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين هن نساء، مقارنة بما نسبته 67.7% من الرجال، وحوالي 12.4% من أعضاء مجلس الطلبة في جامعات الضفة الغربية هم من الاناث مقابل 87.6% من الذكور.

- 4.2 من الأعضاء المسجلين في الغرف التجارية الزراعية الصناعية هن نساء في الضفة الغربية مع غياب كامل للنساء في غزة.

- 42.7% من الموظفين في القطاع العام المدني هن إناث مقابل 57.3% ذكور، حيث تشكل الاناث (في القطاع المدني) 11.3% من درجة مدير عام فأعلى من مجموع المدراء العاميين، مقابل 88.7% من الذكور لنفس الدرجة[19].

- مازالت البيانات والمعلومات حول قضايا النوع الاجتماعي تشكل مشكلة أساسية تتعلق بتوفر المعلومات، القدرة على الوصول، إضافة الي تقادم بعض المعلومات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي على سبيل المثال ما زالت بيانات المسح الوطني للعام 2011 تشكل المصدر الاساسي للباحثين في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي ولغاية نوفمبر 2019 تم إطلاق نتائج مسح العنف 2019.

- ما زالت قضية مشاركة النساء والفتيات في مجالس الإدارة للمنظمات الاهلية تشكل تحدي حيث تبين الدراسات ان النسبة لا تزيد عن 15% وهذا يشكل تحدي امام استراتيجيات ادماج النوع الاجتماعي على في تلك المنظمات[20].

[19] علا عوض، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤتمر صحفي 3 مارس 2018

[20] ورقة تقدير موقف صادرة عن مؤسسة الضمير لحقوق الانسان بعنوان مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة، نوفمبر 2017

حقـــائق حـــول واقـــع تنـــاول المنظمـــات الاهلية لقضايا النوع الاجتماعي

1. علـــى مســـتوى تمويـــل المشـــاريع الإنسانية

تحـــدد خطـــة الاســـتجابة الاســـتراتيجية أربـــع مجـــالات رئيســـية مشـــتركة العمـــل بـــين القطاعـــات تأخـــذ بالحســـبان الأولويـــات المـــذكورة فـــي الشـــكل والـــذي يشـــكل النـــوع الاجتماعي احدى الركائز الأساسية.[21]

مشاريع الاستجابة الإنسانية لقطاع غزة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة كانت كالتالي [22]

السنة	اجمالي المنح مليون	عـــــــدد المشاريع	المستفيدين			
			رجال	نساء	أولاد	بنات
2015	4.78	19	30349	50802	28982	28959
2016	5.60	19	70752	70390	41304	39138
2017	7.89	30	0	0	459886	468399
2018	7.61	21	169877	73396	57966	44720

وقد كانت توزع تلك المنح على ست قطاعات أساسية هي:

- قطاع الامن الغذائي
- قطاع الطوارئ والمأوى

[21] الصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة 2018. متاح عبر الموقع: https://www.ochaopt.org/ar/content/opt-humanitarian-fund تاريخ الوصول 1.11.2019

[22] الصندوق الإنساني للأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق الذكر

- قطاع الصحة
- قطاع المياه والصرف الصحي
- قطاع الحماية
- قطاع التعليم

- **تظهر الاحصائيات الصادرة عن الصندوق الإنساني النقاط التالية**

- هناك تصنيف حسب الجنس للاستفادة من تلك المنح.
- لا يوجد تصنيف خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- لا يوجد تصنيف خاص بالهشاشة والمناطق الهشة المستفيدة من المنح.
- هناك تزايد في القيمة الاجمالية للمنح سنويا إضافة لتزايد في عدد المشاريع.
- تحصل المؤسسات الدولية على نصيب الأسد من عدد وقيمة المشاريع في حين تحصل المنظمات الاهلية على عدد اقل وقيمة اقل من اجمالي المنح.
- يظهر الجدول منافسة واضحة للمنظمات الدولية على الحصول على المشاريع مع المنظمات الاهلية وهذا ما يقلل من فاعلية المنظمات الاهلية في بناء توجهات استراتيجية نحو قضايا النوع الاجتماعي.
- المؤشرات والمعايير الخاصة بالحصول علة المنح تعزز من قدرات المنظمات الاهلية على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي حيث هناك مؤشرات اجباري مراعاتها في كافة مراحل المشروع GENDER MARKER. GENDER AGE
- يشكل النوع الاجتماعي قضية عبر قطاعية مع كافة القطاعات وهذا يعزز من توجهات المنظمات الاهلية أيضا نحو ادماج النوع الاجتماعي ضمن توجهاتهم ومشاريعهم.
- وجود قطاع خاص للحماية يساهم بشكل كبير في زيادة توجهات المنظمات الاهلية نحو قضايا النوع الاجتماعي على المستوى الاستراتيجي ومستوى المشاريع.

وتبين قيمة المنح للسنوات الخمس الماضية وعدد المشاريع التي تعزز التوجهات الإيجابية نحو تبني قضايا النوع الاجتماعي كم يظهرها الجدول التالي:

السنة	عدد المشاريع	قيمة المنح	منظمات أهلية	منظمات دولية	منظمات اممية
2015	2	0.35	0.1	0.2	0
2016	3	0.65	0.2	0.2	0.2
2017	8	0.65	0.5	0.2	0
2018	6	1.30	0.8	0.4	0

ثانيا: على مستوى التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات ومراعاة النوع الاجتماعي

من خلال المقابلات المعقمة مع العديد من العاملين والعاملات في المنظمات الأهلية والاستناد للدراسات الأخيرة لشبكة المنظمات لاسيما دراسة توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة CHS، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي ، ودراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الاهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركي SHAPE، يمكن الإشارة الي الحقائق التالية

2.1 **مراعاة النوع الاجتماعي على مستوى البرامج والسياسات العامة للمنظمات**[23]

#	الفقرة	%
.1	تحتوي رؤية وأهداف ومبادئ المؤسسة على التزام واضح بتعزيز أو تحقيق المساواة بين الجنسين	76.2
.2	تراعي البرامج والسياسات الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء على حد سواء.	76.0
.3	تعتمد المؤسسة على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الانسانية.	74.2
.4	تراعي التدخلات الانسانية لدى المؤسسة على النوع الاجتماعي (الجندر) كمعيار اختيار للفئات المستهدفة	73.6

[23] دراسة توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة CHS، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي

.5	تشارك النساء والرجال في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الانسانية (التصميم والتنفيذ والتقييم).	72.8
.6	تتخذ المؤسسة إجراءات عملية للتحقق من المشاركة المتكافئة للرجال والنساء في اتخاذ القرارات من خلال فرق العمل على حد سواء	72.6
.7	تشتمل السياسات والبرنامج المتعلقة بالتدخلات الانسانية على مجموعة من الشركاء أصحاب المصلحة (stakeholders) لديهم خبرات في قضايا النوع الاجتماعي.	72.0
.8	تتضمن المؤسسة على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الانسانية.	70.0
.9	تعرض المواد الإعلامية أو المنشورات الرجال والنساء على أساس القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي	67.2
المعدل العام لحساسية للنوع الاجتماعي على المستوى الاستراتيجي للمنظمات الاهلية		**72.6**

2.2 على مستوى الخدمات والمشاريع[24]

تراعي الرؤية توفير استراتيجيات لإدماج النوع الاجتماعي على مستوى صنع السياسات	66.4
الإدارة تراعي النوع الاجتماعي ويوفر الاشراف الاستراتيجي ويمسك زمام السلطة التنفيذية لمحاسبة ومراجعة أداءه بانتظام	65.2
يتوفر لدى الإدارة ادلة وسياسات عملية تساهم في تعزيز مساواة النوع الاجتماعي	67.8
لديها القدرة الإدارية والموظفين لتقديم استجابة إنسانية تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة وذات حساسية جندرية	69
النظم والإجراءات تراعي حساسية النوع الاجتماعي كما وكيفا	64.6
يؤخذ بعين الاعتبار الاعتماد على معايير النوع الاجتماعي عند التقييم والتعلم ويساهم ذلك في بناء تقييم مراعي للنوع الاجتماعي	68.4

المشاركة الفعالة في المبادرات والتعلم أو الاستعداد في جهود الاستجابة .او تطبيق مؤشرات النوع الاجتماعي	73
أدت حملات المناصرة الي التأثير والتغيير في القضايا ذات العلاقة بمساواة النوع الاجتماعي	66.4
توجد موارد كافية ومرنة ومتنوعة وتراعي مساواة النوع الاجتماعي لضمان الاستدامة التنظيمية والفعالة.	46.4
لدينا خطط وإجراءات تراعي الاحتياجات المختلفة للنوع الاجتماعي) تبني على مؤشرات النوع الاجتماعي	66.4
تصميم الاستجابة ووضع الميزانية وتنفيذها بسرعة بناءً على تقييم محايد للاحتياجات والمخاطر ونقاط الضعف والقدرات لدى المجموعات المختلفة	61.2
تلعب المجتمعات التي تعمل معها بما في ذلك النساء والمهمشين دوراً في وضع الاستراتيجية الإنسانية في كل مراحل الاستجابة	58.8
تؤدي التقييمات المنفذة في الوقت المناسب إلى اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وبناءً عليها يتم اتخاذ إجراءات دون تأخير	62.6
المعدل العام	63.6 %

كما وضحت نتائج دراسة قطاع الصحة والفجوات الجندرية كمثال لأحد القطاعات لعام 2019 ما يلي[25]

- تم عمل تحليل للفجوات الجندرية في قطاع الصحة (8 مؤسسات صحية أهلية، وزارة الصحة) وتبين انه لا يوجد سياسية واضحة تراعي النوع الاجتماعي في اعداد السياسات والبرامج الصحية والموارد المتاحة غير كافية لتطبيق السياسات الموضوعة ويوجد مشكلة في وضع السياسات بدون أشراك مقدمي الخدمات والفئات المستهدفة مما يؤدي إلى عدم الانتماء للسياسات التي لا تلبي الاحتياجات المختلفة بين كل من الرجال والنساء ولا تعطي فرص متساوية لهم.

[25] تحليل قطاع الصحة والفجوات الجندرية، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2019 (الباحثتان مريم شقورة وفريال ثابت)

- لا يقوم التخطيط بشكل رئيسي على المؤشرات الجندرية وأغلب المؤسسات الصحية تمتلك نظام معلومات صحي محوسب يحتوي العديد من البيانات ولكن لا يتم تحليلها من منظور نوع اجتماعي واستخدامها في المشاريع المقدمة.
- يوجد نظام معلومات فلسطيني في وزارة الصحة يحتوي مؤشرات صحية وطني وجزء كبير مصنف على أساس العمر والجنس ولا يوجد تحليل فرعي متخصص لذلك .

- المدراء العامون في وزارة الصحة وأغلب المؤسسات الصحية هم من الرجال وهم من يقوموا برسم السياسات في وزارة لا يوجد مساهمة للنساء أو اشراك حقيقي للمجتمع في رسم سياسات تراعي النوع الاجتماعي.

- كما تبين أنه مطلب للممول وليس قناعة المؤسسة الصحية والمشاريع تأخذ اتجاه تقديم خدمات صحية خالصة محددة بنوعية الخدمة الصحية إلى الانسان قائمة على الجنس وليس على النوع الاجتماعي والمشاريع المقدمة لا تراعي مراحل حياة النساء والرجال المختلفة والتي لها احتياجات صحية مختلفة ولا تراعي ذلك في الموارد البشرية وتعتبر احتياجات النساء من اجازه امومة والرضاعة والحضانة هي عبئ على مقدم الخدمات.
- اصحاب القرار في المناصب العليا ليس لديهم معرفة او فهم متعمق للنوع الاجتماعي لذلك لن يعكس ذلك في التخطيط.

نلخص الوضع العام لمأسسة/ مراعاة النوع الاجتماعي في المنظمات الأهلية:

- حساسية المنظمات للنوع الاجتماعي ما زالت ضعيفة، وهناك ضعف عام لدى المنظمات في تقديم خدماتها من منظور العدالة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- هناك ضعف في اعتماد المنظمات على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الإنسانية.
- أغلب المنظمات لا تتضمن على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الإنسانية بناءً على اشتراطات المانحين.
- المنظمات ذات مجال العمل النسوي -والتي تستهدف النساء في خدماتها بشكل خاص- لديها رؤية وأهداف تحتوي على التزام واضح بتعزيز أو تحقيق المساواة بين الجنسين، بدرجة أعلى من المنظمات في مجالات العمل الأخرى.

- هنـاك ارتبـاط ضـعيف للعلاقـة بـين المسـاءلة ومراعـاة المعـايير الإنسـانية الأساسـية المعمـول بهـا لـدى المنظمـات مـع النـوع الاجتمـاعي، فالعمـل علـى تطبيـق المعـايير الإنسـانية لا يراعـي النـوع الاجتمـاعي بشكل كافي.

تعمـيم منظـور النـوع الاجتمـاعي يعتبـر اسـتراتيجية معتمـدة عالميـا لتشـجيع مسـاواة النـوع الاجتمـاعي، لتحقيـق هـدف المسـاواة والانصـاف ويتضـمن العمـل علـى أن يكـون المنظـور الجنـدري وقضـية مسـاواة النـوع الاجتمـاعي هـو محـور جميـع الأنشـطة مـن خـلال تطـوير السياسـات العامـة، والبحـث، والمناصـرة، والحـوار، والتشـريع، وتخصـيص الموازنـات والمـوارد اللازمـة، والتخطـيط، وأخيـرًا تطبيـق ومراقبـة البرامج والمشروعات.

التوصيات المقترحة لتحسين قدرة المنظمات الأهلية لإدماج النوع الاجتماعي

أولاً/ تطوير استراتيجيات تحسين قدرات المنظمات الاهلية التنافسية من خلال

1) بناء القدرات المهنية والفنية لدى المنظمات الاهلية على كتابة مقترحات المشاريع بشكل تنافسي مع المنظمات الدولية لزيادة حصتها في المشاريع الإنسانية لاسيما المشاريع ذات الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي

2) زيادة مشاركة المنظمات الاهلية في القطاعات الست المختلفة والتي تشكل أساس التمويل لصندوق الطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة.

3) تطوير التحالفات والشراكات بين المنظمات الاهلية بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية من جهة والاستفادة من الخبرات المشتركة من جهة أخرى.

4) تعزيز مستوى المتابعة والتقييم لأداء المنظمات الاهلية بما يعزز تعظيم الاستفادة من المنح للفئات المختلفة من المجتمع

5) اصدار الدراسات والتقارير المهنية والعلمية التي تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع

تعزيز قدرات المؤسسات في مجال ادماج النوع الاجتماعي في الأوقات العادية وأوقات الأزمات من خلال التدخلات التالية

1) تعزيز الوعي بالمساواة من منظور النوع الاجتماعي في مجال العمل الإنساني.
2) رسم سياسات واضحة لزيادة ادماج النوع الاجتماعي ورفع حساسية صناع القرار تجاه مفهوم مأسسة النوع الاجتماعي وعمل دراسات معمقة تحلل الفجوات.
3) تعزيز المساواة والإنصاف في جانبي المشاركة والقيادة وفرص الوصول إلى الموارد.
4) رصد أثر البرامج والاستراتيجيات على المستفيدين من خلال الاشراك الحقيقي لصحاب الحق وأصحاب الواجب، بطرق تضمن الحد من العوائق وإزالتها والقضاء على التمييز.

5) تعزيز قيادة المرأة وتمكينها على مستوى المجتمع المحلي وفي عمليات صُنع القرار الأخرى[26].

ثانيا: تعزيز المشاركة من منظور النوع الاجتماعي في مراحل إدارة البرامج والمشاريع الإنسانية.

1) زيادة وعي أصحاب الحق بحقوقهم وتشجيعهم على تقديم الاقتراحات وتقييم الخدمات وتفعيل نظام شكوى فاعل وتغذية راجعة للمشاريع الإنسانية
2) ضمان مشاركة أوسع للنساء والرجال في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الإنسانية.
3) اعتماد نهجاً قائما على الحقوق في عملية المشاركة والاستجابة يشمل إلى أقصى حد ممكن مجموعة واسعة من المشاركين الذين يمثلون صفات العمر ونوع الجنس وغيرها من الصفات المتنوعة ذات الصلة كالإعاقة والنزوح بما يتناسب مع السياق المجتمعي وبطريقة لا تسبب أي ضرر من أجل عكس الاحتياجات الخاصة المحددة والاستجابة لها بشكل مناسب.
4) مراعاة رأي ورضى المستفيدين في تقييم المشاريع.
5) مراعاة النوع الاجتماعي عند تحديد الاحتياجات وتصميم وتقديم الخدمات بما يتوافق مع ثقافتهم.

[26] دليل النوع الاجتماعي في العمل الإنساني. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2017.
ps://interagencystandingcommittee.org/gender-and-humanitarian-action.

ملحق رقم 1: قائمة المقابلات

اميرة مهنا	**منسقة برامج النوع الاجتماعي في صندوق الأمم المتحدة للسكان**
ريم فرينة	**مديرة جمعية عايشة للمرأة والطفل**
عندليب عدوان	**مديرة مركز الاعلام المجتمعي**
تغريد جمعة	**مديرة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية غزة**
عبد المنعم الطهراوي	**منسق المشاريع في المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات**